

اتحاد الغرف اللبنانية يكرّم أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

غصن: لتنفيذ التوصيات والقرارات التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية



صالح وقزي وشقير ودبوسي يقدمون درعاً تقديرياً لغصن

العربي، والانتصار لقضايا الحقوق والحريات النقابية ولحق التنظيم والعمل اللائق سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية». وأضاف: «لأنّ الأرقام هي عين الحقيقة، فإننا سنرصد لكم أحدث المعلومات التي تكشف خطورة هذه التحديات الناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بلداننا العربية خاصة مع عاصفة ما يسمى بالربيع العربي منذ عام 2010

وحتى اليوم حيث أشارت التقارير الاقتصادية إلى أنّ كلفة الاضطرابات السياسية والأمنية خلال تلك الفترة بلغت نحو 833.7 مليار دولار تشمل خسائر إعادة البناء والناتج المحلي بالإضافة إلى أكلاف إيواء النازحين في البلدان المجاورة».

وتابع: «لأنّ داعش، هذا التنظيم الإرهابي صناعة إسرائيلية وصهيونية تخدم أهدافهم أفاد تقرير نشره موقع زاوية الاقتصادي التابع لوكالة رويترز، أنّ تنظيم داعش كبد المنقطة العربية خسائر فاقت تريليون دولار (ألف مليار دولار). وقال التقرير إنه بعد مرور عام على إعلان دولة الخلافة الإسلامية بقيادة تنظيم داعش تجاوزت خسائر المنقطة العربية اقتصاديا أكثر من تريليون دولار، في مختلف قطاعات الإنتاج خصوصاً النفط والصناعة والسياحة والبنى التحتية وتراجع إجمالي الناتج المحلي لا سيما في لبنان وسوريا، والعراق، وتونس وزيادة حجم الإنفاق العسكري بأكثر من 40 بالمئة في الدول العربية».

وأكد «أنّ ما يشاди به الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب دائماً هو العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية،

وأضاف: «هذا ما طالب به خلال مشاركتي في فعاليات مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة في مدينة جنيف من 30 أيار إلى 10 حزيران وأكدت خلالها أنّ الإرهاب ما كان لينمو ويتفشى لولا مستنقعات البطالة وبؤس الفقر التي تولد الكراهية والحقد والتطرف».

وأشار إلى أنه «إزاء هذه التحديات التي يتابعها ويرصد آثارها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من أجل وضع خطط عملية لمواجهتها

ونكس بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين الذين يتفقون معنا على نفس الأهداف قياساً على التجربة الرائدة بين الهيئات الاقتصادية في لبنان والاتحاد العمالي العام في الكثير من القضايا، خصوصاً في تعزيز الحوار الاجتماعي وزيادة التقديمات الاجتماعية وتصحيح الأوضاع دورياً بما يتناسب مع ارتفاع نسب غلاء المعيشة والحد من عمليات الصرف التعسفي والجماعي ومكافحة الفساد ذلك معالجة أزمة النازحين من الأخوة السوريين. كل ذلك يضعنا حكومات وأصحاب عمل وعمالا، أمام تحد لمواجهة هذا الواقع المرير والتصدي له رغم كل المخاطر السياسية والأمنية إذ لا خطر أدهى من البطالة والعوز واستجداء الدواء ولقمة العيش ودفع الناس إلى ارتكاب الجرائم الاجتماعية والأخلاقية فضلاً عن تأمين البيئة الحاضنة للطرف والإرهاب».

ورأى أنّ «هذه التحديات تدفعنا إلى إثارة حوار والسير قدما نحو تنفيذ التوصيات والقرارات التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على الصعيدين

البناء

في ظلّ الانتظمة الدكتاتورية حيث لا انتخابات ولا استحقاقات دستورية يحق لها أن تشكو، فالشعوب التي تعيش في ظل أنظمة ديمقراطية حيث يبرك هيرت

انتخابات مثلما هي الحال في لبنان فشوكها عبثية ما لم تبادر هي إلى تغيير مثلها. والمؤسف في لبنان أنّ الشعب يشكو من نوابه طوال أربع سنوات وفي يوم الانتخابات يعود ويتنخب ذات الأشخاص وذات الأحزاب وذات العائلات وذات الذهبية بفوارق قليلة، وما أنّ الانتخابات البلدية والاختيارية الأخيرة تؤكد هذا الواقع».

وتابع: «إنّ المنهج الذي تتبعه الهيئات الاقتصادية في لبنان من خلال تكريم ممثلي العمال، واليوم تحديداً تكريم السيد غسان غصن، يكشف عن أخلاقية مميزة لدى الهيئات الاقتصادية التي تعطي بعلاقاتها مع الحركة النقابية صفة العكلاء عوض الصراع، واتمنى ان يتجسد هذا التكامل باتخاذ مواقف حيال حماية اليد العاملة اللبنانية ومنع مزاحمتها من قبل اليد العاملة الأجنبية وتحديدا طابع الهجرة السورية وليس طابع النزوح لاسباب أمنية، ولا تقتصر المناقشة على العمال اللبنانيين بل تطال أكثر فأكثر أصحاب العمل من خلال المؤسسات العشوائية التي يبنيها سوريون فيما المؤسسات اللبنانية تخلق أوبوابها بسبب الأزمة الاقتصادية».

وتابع: «إنّ المنهج الذي تتبعه

الهيئات الاقتصادية في لبنان من خلال تكريم ممثلي العمال، واليوم تحديداً تكريم السيد غسان غصن، يكشف عن أخلاقية مميزة لدى الهيئات الاقتصادية التي تعطي بعلاقاتها مع الحركة النقابية صفة العكلاء عوض الصراع، واتمنى ان يتجسد هذا التكامل باتخاذ مواقف حيال حماية اليد العاملة اللبنانية ومنع مزاحمتها من قبل اليد العاملة الأجنبية وتحديدا طابع الهجرة السورية وليس طابع النزوح لاسباب أمنية، ولا تقتصر المناقشة على العمال اللبنانيين بل تطال أكثر فأكثر أصحاب العمل من خلال المؤسسات العشوائية التي يبنيها سوريون فيما المؤسسات اللبنانية تخلق أوبوابها بسبب الأزمة الاقتصادية».

وأضاف: «إذا كنا نريد تجاهل هذا

الواقع لأسباب سياسية وحزبية فإننا نوجه لبنان نحو امتحان كياني جديد نحننا حتى الآن يتجاوز».

ونوّه قزي بدور رئيس الحكومة تمام سلام الذي «يعالج هذه المعضلة بواقعية وعقلانية وصلابة وطنية، فلا يترك مناسبة أو لقاء في لبنان والخارج إلا وي طرح القضية اللبنانية وضرورة أن يبادر المجتمع الدولي إلى مساعدة لبنان لإيجاد الحل الحقيقي لوضع النازحين السوريين على أرضه»، وقال: «هم الرئيس سلام مع كل تضامنه مع مسأاة الشعب السوري، يبقى الحفاظ على الهوية اللبنانية واليد العاملة اللبنانية وأصحاب العمل. لذلك من الضروري أن يكون هناك التقاف وطني واضح وثابت حول الرئيس سلام في قيادة البلاد في هذه المرحلة من الشغور الرأسمالي، وفي نهاية الحفل قدم شقير باسم اتحاد الغرف اللبنانية بمشاركة قزي ودبوسي وصالح، درعاً تقديرياً لغصن، ثم أقيم غداء في نادي الأعمال في الغرفة على شرف غصن.

بحث شؤناً إِمْنائِيّة مع فضل الله وعمّار وهوب

زعيتر: سنقوم بما يلزم لتحسين أمن المطار

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر خلال اجتماعه مع إدارة الطيران المدني بعد ظهر أمس، عن بدء الأعمال في سور المطار ونظام جدران الحفّاب. وأبدى زعيتر اطمئنانه، وقال: «سنقوم بما يتوجب علينا لتحسين أمن المطار». وأشار زعيتر إلى «تحديد آلية عمل تاكسي وسرفيس المطار بما يضمن حقوق وسلامة المواطنين الوافدين والمغادرين من وإلى المطار وواجبات سانقي هذه السيارات».

من جهة أخرى، تناول الوزير زعيتر مع عضوي كتلة «الوفاء للمقاومة» النائبين حسن فضل الله وعلي

استقبل وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، في مكتبه في وزارة الصحة، وفداً من أهالي عين دارة والبلديات المحيطة، ضمّ رئيس بلدية عيندارة ومختارها، ورؤساء بلديات القرى المجاورة وعدداً من هيئات المجتمع المدني، وتناول البحث نص الطعن المقدم لدى مجلس شوري الدولة للقرار الصادر عن وزارة الصناعة بإنشاء معمل إسمنت في البلدة.

وفي اللقاء عقد أبو فاعور مؤتمراً صحافياً في حضور أعضاء الوفد، نوّه فيه به «قرار الأهالي سلوك الطريق القانوني الشرعي للتعبير عن رفضهم إنشاء معمل الإسمنت، وهم بذلك يدعون الآخرين إلى الالتزام بالقانون». وذكر بيان «وزارة الصحة كانت قد تقدمت من جهتها بمراجعة لدى مجلس شوري الدولة للمطالبة بإبطال قرار إنشاء المعصل، نظراً لأضراره البيئية والصحية». وركز أبو فاعور على أنّ «الموقف الراض لإنشاء المعمل هو موقف جامع في عين دارة وقرى الجوار، وليس من يحاول البعض تصويره بأنّ هناك انقساماً لدى الأهالي حيال هذه المسألة. واستغرب كيف أنّ الملاحظات والمراجعات الكثيرة لم تنجح في إصدار أي قرار بوقف إنشاء المعمل، بل قد بدأ بعض الشاحنات بأول بالدخول إلى منطقة المعمل ما يؤشر إلى بدء العمل، وكأنّ هناك من يريد أن يضرب بعرض الحائط موقف الأهالي والجهات الشعبية، معتبراً أن ليس من القانون، وأضاف وزير الصحة العامة أنّ الردّ يكون بالجوء إلى القانون وهذا ما تقوم به البلدية والأهالي والبلديات المجاورة وأهالي المنطقة بشكل عام».

كما استغرب أبو فاعور «الاستدعاءات التي حصلت من قبل بعض الأجهزة الأمنية لعدد من الأهالي، من بينهم المختار ورئيس البلدية وحوالي خمسة وعشرين شخصاً بتهمته الدقح والذم»، وقال: «أحيي رشاقة الأجهزة الأمنية في التجاوب السريع متمنياً أن يكون سبب هذه الرشاقة حرصاً على القانون وليس إرضاء لمال».

وقال: «لا يجوز إذلال المواطنين والمراجع المحلية والسلطات المنتخبة بسبب تعبير عن الرأي على وسائل التواصل الاجتماعي وفيسبوك، لأنه في هذه الحال سيمسح نصف الشعب اللبناني في المخافر والمقرات الأمنية». ولفت إلى أنّ «أهالي عين دارة يتعاملون مع المسألة

بالتعاطف وطني واضح وثابت حول الرئيس سلام في قيادة البلاد في هذه المرحلة من الشغور الرأسمالي، وفي نهاية الحفل قدم شقير باسم اتحاد الغرف اللبنانية بمشاركة قزي ودبوسي وصالح، درعاً تقديرياً لغصن، ثم أقيم غداء في نادي الأعمال في الغرفة على شرف غصن.

وتتعلق بأسعار بعض السلع في مطار بيروت الدولية، لا سيما المياه والشروبات، وقامت دورية من حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة بالكشف وملاحقة الموضوع لتأخذ الإجراءات اللازمة.

وأكدت الوزارة، في بيان، «أنّ مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة تتابع مهماتها في مراقبة أسعار السلع وفقاً لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم 73/83 وبياتالي تقوم الوزارة بدراسة سعر الكلفة على مستغمرَي المطاعم والمقاهي في مطار بيروت الدولي، والتأكد من أنّ أسعار السلع وتتطابق أرباحها والنسب

بمنطق القبول بالقانون وقد قدموا إفاداتهم لدى قوى الأمن الداخلي، وتمّ التعامل معهم بكل احترام، ولكن لم يكن من مبرّر لكل هذه الاستدعاءات إذا كان هناك من يحاول أن يرهب أهالي عين دارة ويقول للجوار إنّ في استطاعته استخدام الدولة».

وشدّد على أنّ «هذا الأمر لن يحصل، كما لم تنجح

محاولة تسليح قرار إنشاء المعصن للبلدية تسلساً وخفية، وقد تم استرداد القرار، والبلدية تعتبر أنها لم تستلم قرار إنشاء المعصن ولم يحصل أي إجراء إداري يلزمها».

وكرانه «بقدر ما نجدد الثقة بالأجهزة الأمنية والقضاء، بقدر ما ندعو إلى حصانة أكبر تجاه أي محاولات للضغط والترهيب عبر استخدام أجهزة الدولة ضد الأهالي، فعلى الأجهزة أن تطبق القانون وأن تكون منحازة للمواطن وليس للمسؤول الذي يريد الإستقواء على المواطن».

وإعلان أنه «تبلغ من الوعد أنّ تحرك الأهالي سيصاعد أخذاً أشكالاً سلمية جديدة من دون أن يكون فيها مساس بالسلام الأهلي والنظام العام»، مبدياً اعتقاده بأنّ «حلقة التضامن مع أهالي عيندارة والقرى المحيطة تزداد وتتسع يوماً بعد يوم. وأمل الوصول إلى مرحلة ممانلة لما حصل في زحلة عندما تمكن الأهالي إبعاد شر مماثل عن منطقتهم».

وشكر رئيس بلدية عين دارة العميد الياس هيدموس الوزير أبو فاعور، بدوره، على اهتمامه بالبلدة مشيراً إلى أنّ «المسيرة القانونية لوقف إنشاء معمل الإسمنت قد انطلقت اليوم، وإلى جانبها مسيرة شعبية مستقلة بزخم لوقف المعمل بالمشاركة مع أهالي كل المناطق المتضررة».

وأكد أنّ «ضرر المعمل لا يطال عيندارة فقط، إنما أيضاً ممحمة أرن الشوف، ولأنّ إنشاءه سيتم على رأس الجبل فسيتضرّر البقاع وبيروت وكلّ المنطقة المحيطة، مع كلّ هبة ريح، وتمنى على المسؤولين السياسيين الذين لم يجدوا موقعهم بعد من إنشاء هذا المعمل، أن يقفوا إلى جانب الأهالي في هذا الموضوع البيئي بامتياز، حرصاً على أن تبقى المنطقة بعيدة عن الأوبئة والأمراض».

كما استقبل أبو فاعور نقيب أصحاب المطاعم طوني الرامي.

دورية من «حماية المستهلك» في المطار لضبط أسعار بعض السلع

أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة أنها تلقت شكاوى تتعلق بأسعار بعض السلع في مطار بيروت الدولية، لا سيما المياه والشروبات، وقامت دورية من حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة بالكشف وملاحقة الموضوع لتأخذ الإجراءات اللازمة.

وأكدت الوزارة، في بيان، «أنّ مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة تتابع مهماتها في مراقبة أسعار السلع وفقاً لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم 73/83 وبياتالي تقوم الوزارة بدراسة سعر الكلفة على مستغمرَي المطاعم والمقاهي في مطار بيروت الدولي، والتأكد من أنّ أسعار السلع وتتطابق أرباحها والنسب

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر خلال اجتماعه مع إدارة الطيران المدني بعد ظهر أمس، عن بدء الأعمال في سور المطار ونظام جدران الحفّاب. وأبدى زعيتر اطمئنانه، وقال: «سنقوم بما يتوجب علينا لتحسين أمن المطار».

من جهة أخرى، تناول الوزير زعيتر مع عضوي كتلة «الوفاء للمقاومة» النائبين حسن فضل الله وعلي

نقابة الوسطاء وجمعية المطوّرين؛ تعميم مصرف لبنان سينعكس إيجاباً على القطاع

اعتبرت نقابة الوسطاء والاستشاريين العقاريين (REAL) وجمعية مطوري العقار (REDAL) أنّ تعميم الرقم 427 الذي أصدره مصرف لبنان في تاريخ 21 حزيران الفائت وأباح بموجبه للمصارف والمؤسسات المالية إقراض الشركات العقارية وفق شروط محددة، «سيسهل أمور المطورين المتعثرين»، وسيجود بالمفجعة «على القطاع بجممله»، وعلى «كل الأطراف ذات العلاقة بالتطوير العقاري».

وفي بيان مشترك، وصفت النقابة والجمعية التعميم الذي يعدل القرار الأساسي رقم 7776 تاريخ 21 شباط 2011، بأنه «مبادرة إيجابية جديدة من مصرف لبنان لدعم القطاع العقاري وتحفيز الحركة فيه». وأضاف البيان: «منذ شهر كانون الأول 2014 بدأت النقابة والجمعية مشاورات مع حاكم مصرف لبنان سعياً إلى إيجاد حل مع المصرف للتسليق الكبيرة التي يزيد سعرها على المليون دولار، إذ إن المطورين يعانون مشكلة وصعوبات كبيرة في بيع هذه الشقق ما أدى إلى تفاقم مشاكل توافر السيولة لديهم، وحال بالنتيجة دون تمكنهم من دفع مستحقات المقاولين وسواهم

من الجهات المهنية المشاركة في تنفيذ المشاريع العقارية». وأشار إلى أنّ «المشاورات استمرت شهوراً عدة مع الحاكم ومع الفريق الذي عينه من مختلف الأقسام في مصرف لبنان وأفضت في نهاية المطاف إلى تعميم يسمح للمصارف والمؤسسات المالية باعطاء قروض للشركات العقارية محصورة بشراء عقارات مبنية بشروط مفصلة في التعميم، ومن أهمها أن تسدد الشركة العقارية ثمن العقارات بنسبة 40 في المئة من أموالها الخاصة و60 في المئة يمكن أن تكون تسهيلات من المصارف أو المؤسسات المالية التي يمكن أن تشمل الحسم دون حق الرجوع لسندات تصدرها الشركة العقارية». وأوضح أنّ التعميم «يحظر على المصارف والمؤسسات المالية إنشاء هذه الشركات العقارية موضوع هذا التعميم»، مؤكداً أنّ «ثمة شروطاً يجب تطبيقها لشراء العقارات بيعها، وستكون هذه الشركات تحت مراقبة مصرف لبنان». وأضاف: «رغم أننا لن نتمكن من الحصول على دعم مباشر لمعدلات الفائدة، فإن الآلية التي وضعها التعميم توفر وسائل عدة لإراحة العقاري».

«يونيسكو» ومؤسسة مخزومي تختتمان مشروعهما

لتعزيز مهارات العمل للمتأثرين بالأزمة السورية



توزيع الشهادات على المشاركين في المشروع

حرفية، توزع عليها أربعون لبنانياً وسورياً، وتم تنفيذها في مركزي مؤسسة مخزومي في مدينتي بعلبك والفرزل. عقدت الورشة الأولى في مركز مؤسسة مخزومي في الفرزل وتضمنت تدريباً على معالجة الورقيات وفن التصليق (تحفيف وإعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات)، فيما تدرب المشاركون في الورشة الثانية في بعلبك على تربية النحل، وفي الورشة الثالثة على كيفية الحياكة على النول. كما تضمنت كل ورشة حلقة توعوية وتدرب حول مبادئ العمل والمهارات

الحياتية الخاصة بمشاريع العمل، من خلال تعريف المشاركين بمهارات الريادة، وإعلاء لمحة عامة عن حزمة يونسكو المخصصة حول إنشاء وإدارة المشاريع الصغرى: «كيف أبداً عملاً صغيراً خاصاً بي: تطبيقات عملية/تأمرين».

وقد حاز المشاركون في هذه الورش في ختام الدورات شهادة موقعة من مكتب يونسكو الإقليمي ـ بيروت ومن مؤسسة مخزومي، كما حصلوا على معدات تساعدهم على ممارسة هذه الحرف.

المالية للتوجه إلى المنتجعات السياحية». ولفنوا إلى أنه «منذ عشرة أيام، قمنا بحملة إعلامية أجرينا اتصالات واسعة تبين لنا أنّ أصحاب المراميل لديهم غطاء ودعم وملتزمون في جريمتهم في حق الطبيعة وازراق الناس، وقالوا إنه «كخطوة أولى قررنا التجمع سلمياً من دون قطع الطريق على جانبي جسر 6 شباط، عند العاشرة من قبل ظهر الاثنين المقبل، في طرابلس». الزرارية.

وقفة لأصحاب متنزهات الليطاني الاثنين احتجاجاً على تلوث مياه النهر

عقد أصحاب المتنزهات في طيرفلسيه وصير الغربية اجتماعاً، تناول من سببته المرامل والحفريات الملوثة لمياه نهر الليطاني.

وأشار المجتمعون، في بيان، «إلى ما سببته المرامل من تلوث مدهت 2500 عامل في 200 متنزّه، وشلت الحركة التجارية في مئات المحال المنتشرة في القرى المحاذية لمجرى النهر، وجعلت رواد تلك المتنزهاات الذين يعدون بمئات الآلاف قابعين في منازلهم لأنهم لا يمكنون القدرة